|  |  |
| --- | --- |
| logo_A-[Converted] | الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية جنيف، 27-25 يونيو 2012 |
|  |  |

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |
|  | الوثيقة RAG12-1/2-A |
| 25 مايو 2012 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| الولايات المتحدة الأمريكية | |
| آراء بشأن تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني في قطاع الاتصالات الراديوية | |

# 1 مقدمة

يكلف القرار ITU-R 62 لجمعية الاتصالات الراديوية لعام 2012 مدير مكتب الاتصالات الراديوية بإعداد تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق فهم أفضل للمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية فيما يتعلق بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني. وعلى هذا الأساس، يُكلف مكتب الاتصالات الراديوية بجمع مساهمات من الإدارات وأعضاء القطاع بشأن هذه المسألة.

# 2 معلومات أساسية

منذ اعتماد القرار 76 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في 2008، نوقشت مسألة تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني مرات عديدة في إطار الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وفي منتديات أخرى. وطوال هذه العملية، انضمت الولايات المتحدة إلى الآخرين في السعي إلى الحصول على فهم واضح للمسائل والرغبة في ضمان أن يعالج أي حل يوضع في الواقع تلك المسائل.

ونظمت مؤخراً رابطة الاتحاد الدولي للاتصالات التابعة للولايات المتحدة ورشة عمل بشأن مسائل تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني كجزء من محاولة اكتساب معرفة أكبر بشأن المسألة وكذلك لمناقشة المزايا المحتملة للحلول المقترحة التي نوقشت في إطار الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات. وكان الاستنتاج في نهاية ورشة العمل التي نظمتها الرابطة أنه ما زال هناك عدم فهم واضح لطبيعة المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية، وما إذا كان اختبار المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد سيحل مشاكل مثل تزوير المعدات أو الحصول على معدات ذات نوعية رديئة. وكان الاستنتاج العام الذي توصلت إليه ورشة العمل أنه من غير المرجح أن يحل أي برنامج لتقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني للاتحاد مثل هذه المسائل كما يفهمها المشاركون في ورشة عمل رابطة الاتحاد الدولي للاتصالات. بل كما أشارت الولايات المتحدة من قبل، يُفضل أن تترك مسألة اختبار المطابقة عند الحاجة إليها للهيئات المتخصصة المنشأة لهذا الغرض[[1]](#footnote-1)، كما أن مسألة مثل التزوير تندرج في إطار إنفاذ القانون. وعلاوةً على ذلك، نظراً لأن قطاع تقييس الاتصالات عليه أن يضع خطة عمل قابلة للتطبيق فيما يتعلق ببرنامج لتقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني وفقاً لما هو مكلف به بالفعل[[2]](#footnote-2)، ليس من المناسب أن تُنفق الموارد الإضافية المطلوبة لإشراك أعضاء قطاع الاتصالات الراديوية أو موظفي مكتب الاتصالات الراديوية.

وعلى الرغم من الرأي الذي أعرب عنه في اجتماع الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية في يونيو الذي يفيد أن البرنامج لا يزال سابقاً لأوانه لكي يعالج قطاع الاتصالات الراديوية هذه المسألة في جمعية الاتصالات الراديوية لعام 2012، اعتمد القرار ITU-R 62 الذي يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية بإعداد تقرير عن حالة فهم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية. واستناداً إلى المناقشات التي دارت في ورشة عمل رابطة الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني، لم تجد الولايات المتحدة أي دليل يدعم فكرة أن مشاركة قطاع الاتصالات الراديوية في برنامج لقطاع تقييس الاتصالات بشأن تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني ستعالج بفعالية المشاكل المتصلة بالتزوير أو نوعية المعدات والتي قد تحدث سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة.

# 3 المناقشة

تؤيد الولايات المتحدة معالجة احتياجات البلدان النامية تأييداً تاماً وتسعى إلى ضمان فعالية أي حل بأن تحدد أولاً بوضوح المشاكل التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني.

وفي الاجتماعات الأخيرة للجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات، نوقش مشروع التقرير المقدم من الخبير الاستشاري الذي استعين به لإعداد خطة العمل. وترى الولايات المتحدة أن الشركة الاستشارية التي تم التعاقد معها لإعداد خطة العمل أثارت بعض التساؤلات والشواغل فيما يتعلق ببرنامج قطاع تقييس الاتصالات تشمل ما يلي:

(1 البرنامج العام حسب مفهومه الأولي معقد جداً بحيث لا يمكن المضي قدماً بدون إدخال تغييرات.

(2 قد تكون هناك حاجة إلى الحد من البرنامج للاقتصار على برنامج أبسط في البداية، وعلى أن تقوم بالعمل لجان دراسات محدودة.

# 4 المقترح

ترى الولايات المتحدة أنه ليس من الحكمة المضي قدماً في إنشاء مبادرة لتقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني في قطاع الاتصالات الراديوية، خاصة وأن قطاع تقييس الاتصالات ل‍م يف بعد بولايته في مجال تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني. وإضافة إلى ذلك، استناداً إلى مشروع تقرير الخبير الاستشاري للاتحاد، يبدو أنه يتعين إعادة التفكير في برنامج تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني لقطاع تقييس الاتصالات وإعادة تصميمه. وسيكون من الحكمة الاستفادة من تجربة قطاع التقييس قبل النظر في مشاركة قطاع الاتصالات الراديوية بهذا الشأن.

وكما ذكر سابقاً، ليس من الواضح بالنسبة للولايات المتحدة كيف يمكن حل القضايا التي تهم البلدان النامية بواسطة برنامج للاتحاد بشأن تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني. وتقترح الولايات المتحدة أن يقوم مدير مكتب الاتصالات الراديوية بإبلاغ مكتب تقييس الاتصالات بأنه من السابق لأوانه معالجة مسائل تقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني في قطاع الاتصالات الراديوية، قبل أن يتم توضيح هذه المسائل وقبل أن يتمكن مؤيدو البرنامج من توضيح كيف يمكن لهذا البرنامج معالجة المشاكل التي أعربت عنها البلدان النامية.

ونظراً لاستمرار هذه الشواغل، تقترح الولايات المتحدة أيضاً أن يوضح مدير مكتب الاتصالات الراديوية أنه من الأنسب أن يعالج مسائل تقييم المطابقة خبراء في مجال اختبار المطابقة وأنه من الأنسب أن تعالج المسائل المتعلقة بقابلية التشغيل البيني من جانب الهيئات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة ورابطات الصناعة ومقدمي الخدمات أو الشركات المصنعة تبعاً لمسائل قابلية التشغيل البيني المحددة وشريطة أن تملي الأسواق الحاجة إلى قابلية التشغيل البيني.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. سوف يؤدي تنفيذ أنظمة إضافية لاختبار المطابقة إلى تكاليف إضافية كبيرة خاصة بالمعدات. [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر الفقرة *يكلف 4* من [القرار 177 (غوادالاخارا، (2010](http://www.itu.int/council/Basic-Texts/ResDecRec-PP10-e.doc#res177)، والفقرة *يكلف 4* من [القرار 76 (جوهانسبرغ، (2008](http://www.itu.int/dms_pub/itu-t/opb/res/T-RES-T.76-2008-PDF-E.pdf). [↑](#footnote-ref-2)